

فوز ترمب وتأثيره على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وانعكاساتها على النظام الدولي والهيمنة الأمريكية

خلدون أحمد حسن عبدالله

مركز آسيا والشرق الأوسط للأبحاث والحوار AMEC

ملخص

منذ بداية القرن العشرين، صدّرت الولايات المتحدة نفسها بصفقتها القوة العظمى المسؤولة عن تشكيل النظام الدولي، وظلت سياستها الخارجية أهم ركائز صعودها وهيمنتها. نتائج الانتخابات الأمريكية، وعودة دونالد ترمب إلى المكتب البيضاوي تحمل في طياتها العديد من الوعود بتبديل السياسة الخارجية لإدارة البيت الأبيض، ما سينعكس على علاقتها بحلفائها ومنافسيها على حد سواء، وبالتالي مكانتها الدولية. تسعى هذه الورقة إلى قراءة المحددات والتوجهات العامة للسياسة الخارجية للرئيس المقبل، ومدى قدرته على إمضاءها، وانعكاساتها على النظام الدولي والهيمنة الأمريكية. بدايةً من قراءة المشهد الداخلي الأمريكي ومستقبل العلاقات داخل مطبخ السياسة الخارجية للعم سام، وذلك بغية تكوين تصور عام عن نقاط التجاذب والتنافر بين مراكز صنع القرار الخارجي، وكذا استشراف تفضيلات الإدارة المقبلة من خلال الرئيس ومرشحيه للمناصب الرئيسية. من الداخل إلى الخارج، تنتقل الورقة إلى تحليل مقارنة ترمب للنظام الليبرالي الدولي وأعمدته الثلاثة: الديمقراطية، المؤسسات الدولية، والتجارة الحرة وتقييمه لها في ظل تأثيرها على السوق المحليّة والأعباء الاقتصادية، ويمثلها تعاطيه مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والذي يمثل والنظام الليبرالي الدولي عموداً الهيمنة الناعمة والصلبة للولايات المتحدة ولاسيما في العالم الغربي والمجتمع الأوروبي الذي يشكل مركز الثقل الجيوسياسي والجيوثقافي للنفوذ الأمريكي. في المعسكر المقابل، تتطرق الورقة على استقراء سياسة ترمب مع القوى الكبرى المنافسة، روسيا والصين، وتباينها بين الطرفين. ففي الملف الروسي، يضع ترمب من خلال نائب جي دي فانس حلاً للسلام وإنهاء الحرب في أوكرانيا، يستدعي تقييم فرص نجاحه ولاسيما في ظل محاولات إدارة بايدن تعقيد الأمور قبل تسليم السلطة يناير المقبل. في الملف الصيني بالمقابل، تدرس الورقة الإجراءات الوارد تطبيقها من الرئيس المقبل ومدى فعاليتها في احتواء التنين الشرق آسيوي. وختاماً، تستعرض الورقة المشهد المشتعل في الشرق الأوسط بين ثلاثة قضايا رئيسية تسعى لدرستها وهي مستقبل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والدور المحتمل لواشنطن، خيارات التصعيد مع إيران، واحتمالية استخدام الحل العسكري، ومستقبل التطبيع بين دول الخليج وإسرائيل بين المحفزات والمخاوف.

المشهد الأمريكي المهزوز

حظي خطاب ترمب المتعصب بقبول واسع في الأوساط الشعبوية وأنصار تفوق العرق الأبيض (White Supremacists) والمتكثلين في حركات على غرار "اجعلوا أمريكا عظيمة مرة أخرى" المعروفة بالاختصار (MAGA)، ثم كانت محاولة اغتيال المرشح الجمهوري التي أضفت عليه صفة البطل الشعبي لدى أنصاره. بالرغم من ذلك، لا يعبر فوز ترمب عن شعبيته المطلقة أو انسجام طرحه ودعايته الانتخابية مع مزاج الغالبية الساحق من الناخبين الأمريكيين بتنوع مشاربهم، بقدر ما كان، في الواقع، تجلياً لضعف نظيرته والتحديات التي واجهت حملتها الانتخابية.

بداية من التمييز النوعي، كان على هاريس، المرأة والسمراء المنحدرة من أصول هندية، أن تسعى لكسر سلسلة من ٤٥ رئيساً – جميعهم من الذكور ذوي البشرة البيضاء عدا باراك أوباما الرجل الأسمر - حكموا البلد على مدى ٢٣٥ عاماً، وهو الأمر الذي عجزت عنه هيلاري كلنتون ضد ترمب نفسه. بالإضافة إلى ذلك، كانت مرشحة الحزب الديمقراطي، في نظر الناخبين، جزءاً وامتداداً لنظام بايدن الهزيل، ومن قبله سلسلة الرؤساء الملتزمين بالخط التقليدي الممقوت داخلياً، وهو ما تأكد في خطابها السياسي، ناهيك أنها لم تكن في الأساس مرشح الحزب حتى قرر بايدن الانسحاب في مرحلة متقدمة من سباق الرئاسة، ما وضعها -والحزب الديمقراطي على حد سواء- في موقف صعب وإطار زمني ضيق.

ما بعد الانتخابات ومشهدا المرتبك، لا تبدو إرهابات المرحلة القادمة أقل اهتزازاً، ولا سيما في ملف السياسة الخارجية، التي ظلت عمود الهيمنة الأمريكية وأساس سيادتها الدولية. مؤسسياً، يتم وضع وتنفيذ السياسة الخارجية للبيت الأبيض ضمن عملية تكاملية تشترك فيها مجموعة من الجهات الحكومية (رئاسة الجمهورية، الكونجرس، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، المخابرات، والمؤسسات الاستشارية)، وكذا جهات غير حكومية مؤثرة (مراكز الأبحاث وصناعة السياسات، لوبيات الضغط، والإعلام).

في ظل العلاقة التفاعلية، لا يصفو الجو بين ترمب والنخب والمؤسسات والأجهزة الرسمية منذ رئاسته السابقة التي بدأت بإثارة قضية الاختراق الروسي للانتخابات وانتهت بدعوتي مجلس النواب لعزله في ٢٠١٩ و ٢٠٢١، ليكون أول رئيس توجه ضده دعوتنا عزل. كما لم تنس دوائر التأثير في واشنطن تحريض ترمب لمناصره باقتحام مبنى الكابيتول هيل، ولم ينس هو بدوره الإهانة التي طالته، وظل في حملته الانتخابية يردد اعتزاه اجتثاث "الدولة العميقة" من المشهد السياسي الأمريكي، وهي عبارة مهمة قد تطل العديد من الساسة ورجال المؤسسات الأمنية والعسكرية. ولهذا الغرض، أنشئ الرئيس المرتقب دائرة الكفاءة الحكومية (Department of Government Efficiency) والتي تهدف إلى مراجعة وإعادة هيكلة الموازنات والعمليات البيروقراطية التي يراها ترمب معطلة لكفاءة العمل الحكومي، موكلاً مهمة إدارة الدائرة "إيلون ماسك" و"فيفيك رامسوامي".

بصورة عامة، يصدر ترمب نفسه بصفته رجلاً يكره آلية العمل في السلطة التنفيذية، فبحسب تصريحات موظفين سابقين في إدارته، لم يكن ترمب رئيساً مكترثاً باتباع الآليات المؤسسية في اتخاذ القرار، فلم يهتم بالاطلاع على التلخيصات والتقارير التي يقدمها المتخصصون في إدارته، وظل في كثير من المناسبات يخرج عن النص والخطوط المحددة سلفاً بينه والدوائر المعنية. وتبدو هذه الحالة عرضة للتكرار في الفترة المقبلة للرئيس المنتخب، حيث يرفض التعامل مع المؤسسات الحكومية التقليدية، وعضواً عنها، يستعين بمؤسسات تتبع له مثل مؤسسة التراث (Heritage Foundation) ذات الميول المحافظة، ومعهد سياسات أمريكا أولاً (America First Policy Institute).

في الدوائر الأمنية والمؤسسات الاستخباراتية، يصبو ترمب إلى تقويض النفوذ شبه المطلق لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) وتمكين مدير الاستخبارات الوطنية (DNI) وهو منصب يتبع لمجلس الوزراء استحدثته إدارة بوش الابن على أعقاب أحداث ١١ سبتمبر، ويشرف على المؤسسات الاستخباراتية المختلفة (Intelligence Community). وورد ترشيح "تولسي جابارد" للمنصب، المجندة السابقة في الجيش الأمريكي، والسياسة المنفتحة على روسيا، ما أثار موجة انتقاد مضاعفة ضد ترمب، وينذر بعلاقة محمومة بين البيت الأبيض والصندوق الأسود الأمريكي، لم تكن نظيراتها في التاريخ ذوات نهايات مأمولة لرجل المكتب البيضاوي.

على صعيد الكونجرس، قد يبدو - للوهلة الأولى - أن فوز الجمهوريين بغالبية المقاعد يسهم رفع مستوى التنسيق بين رأسي السلطة التشريعية والتنفيذية، غير أن هذه القاعدة لا تبدو لزاماً على ترمب الذي تضطرب علاقته والحزب منذ دعم نواب جمهوريين لعريضة عزله في ٢٠٢١. ومن المهم استيعاب أن الخلاف بين الرؤساء المتعاقبين، وكذا الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ظل على الدوام بعيداً عن خطوط الاستراتيجية الكبرى، ويدور حول استراتيجيات واليات التنفيذ، وإذا ما كان الأرجح استخدام العصا أو الجزرة، أو ما يصطلح عليه في السياسة الأمريكية بسياسة الصقور أو الحمام.

بدوره، لم يتردد ترمب من المداومة على انتقاد ومهاجمة مبادئ السياسة الأمريكية في الداخل والخارج، وهو ما يعني أن الكثير من قراراته قد تحظى بمعارضة الجمهوريين أنفسهم في الكونجرس، وينذر بعلاقة متوترة بين السلطتين. في هذا النزاع، تظل للرئيس بعض الصلاحيات الدستورية المطلقة في رفع العقوبات عن طرف معين أو الانسحاب من اتفاقيات دولية، كانسحاب كارتر من اتفاقية الدفاع المشترك مع تايوان ١٩٧٩م، وانسحاب ترمب نفسه من اتفاقيتي باريس للمناخ والأسلحة النووية متوسطة المدى. وفي الوقت الذي لا يحق فيه للرئيس إعلان الحرب دون موافقة الكونجرس، يمنحه الدستور هامشاً في اتخاذ قرارات مباشرة بعمليات عسكرية بعدد محدود من الجنود ولمدة لا تزيد عن شهرين قابلة للتمديد لشهر إضافي. ولعل ترمب سيسعى إلى استغلال هذه النقاط الجدلية في الدستور الأمريكي لمراوغة الكونجرس وتمير بعض قراراته.

على مستوى الشخصيات والاتجاهات الفكرية - في إطار المشهد الجمهوري على وجه الخصوص - كان المحافظون الجدد (Neoconservatives)، ذوي المزيج الإيدلوجي المعقد والمتطرف بين المسيحية الصهيونية والمثالية الليبرالية، القوة المسيطرة على المؤسسات الأمنية، بشقيها الاستخباري والعسكري، وحامل لواء السياسة الخارجية المتشددة "سياسة الصقور" (The Hawks).

ترمب، الذي يصنّفه البعض ضمن المحافظين الجدد، لم تكن علاقته بهذه المجموعة أفضل من سابقتها، ولكن في سياق أشد تعقيداً بين مد وجزر. فيلتقي الطرفان في ميولهما الأنجليكانية، ويتنافران في ترجمتها في محددات السياسة

الخارجية. وقد شكل المحافظون الجدد إحدى أكبر القوى المعارضة لعودة ترمب إلى البيت الأبيض، في المقابل، يهاجم ترمب سياسة التدخل العسكري للصحور، ويتمهمم بالتسبب بالحرب في أوكرانيا، مشيراً إلى اعتزامه تغيير معادلة السياسة الخارجية وفق محددات لا جمهورية ولا ديمقراطية.

وبالرغم من ذلك كان لشخصيات محافظة على غرار "مارك بومبيو"، رئيس وكالة الاستخبارات المركزية "السي أي إيه" ٢٠١٨-٢٠٢١، و"جيمس ماتيس"، وزير الدفاع ٢٠١٧-٢٠١٩، و"جون بولتون"، مستشار الرئيس للأمن القومي ٢٠١٨-٢٠١٩، ومهندس الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، و"إليوت أبرامز"، مبعوث الحكومة الأمريكية لإيران ٢٠٢٠-٢٠٢١، دور بارز في رسم ملامح السياسة الخارجية لفترة ترمب الأولى، وإن كانت العلاقة ببعضهم، على غرار ماتيس بولتون، لم تدم طويلاً وانتهت بالخلاف والإقالة.

من المتوقع أن يظل للمحافظين الجدد حضور في حقيبي الدفاع والخارجية وقيادة وكالة الاستخبارات المركزية، وبالفعل أوردت تقارير تعيين "ماركو روبيو" وزيراً للخارجية. بينما تمت تسمية "مايك والتز" مستشاراً للأمن القومي، و"إليس ستيفانيك" ممثلاً في الأمم المتحدة، و"مايك هوكابي" سفيراً لواشنطن في تل أبيب، وكذا الترشيح المثير للجدل لـ "بيت هاجسيث" وزيراً للدفاع.

وبالمجمل العام من الصعب تقييم الميول السياسية والفكرية للرئيس المنتخب، فالرجل الذي تقلب بين الحزب الجمهوري ١٩٨٧-١٩٩٩ والديمقراطي ٢٠٠١-٢٠٠٩ ليعود من بعدها جمهورياً من جديد، تنوعت تصنيفاته الإيدلوجية بين الديمقراطية والمحافظة والحمائية والشعبوية والانعزالية والتعاملية، وغيرها من التأطيرات التي يطلقها المحللون والباحثون في الشؤون السياسية، وبين هذا وذاك، تكمن الحقيقة أن الرئيس الأمريكي ليس ذا فكر أو حنكة سياسية تجعل له ميول أو تفضيلات إيدلوجية واضحة، ولهذا تلتقي وتتنافر أطروحاته بصورة عشوائية مع كل جماعة وفكرة منظمة في المشهد السياسي الأمريكي.

ويمكن القول أن مقاربة ترمب للسياسة الخارجية وفق مبدأ "أمريكا أولاً"، أقرب ما تكون لرجل الأعمال الذي يقيم النظام الدولي بمعايير السوق، ويفكر بالربح المطلق لشركته، ويسعى لعقد الصفقات بغية تحقيق ذلك. وبالمحصلة

العامة، قد تشهد صنعة السياسة الخارجية صراعاً داخلياً بين دوائر صناعة القرار، وبالرغم من صعوبة التكهن بالمدى الذي سيتمكن فيه الرئيس الأمريكي من إضفاء تفضيلاته والخروج عن المحددات والمبادئ الاستراتيجية الثابتة، يمكن قراءة بعض المؤشرات على صعيد الملفات الكبرى على النحو الذي يلي.

ترمب والنظام الليبرالي الدولي

ارتكزت الهيمنة الأمريكية على المزج بين القوتين الناعمة (الإيدلوجيا الليبرالية) والصلبة (القوة والتحالفات العسكرية)، وتوظيف الأولى باعتبارها مسوغاً قيمياً يغني عن الثانية أو يخلق مبرراً وغطاءً أخلاقياً حين استخدامها. وقد مثل النظام الليبرالي، الذي بدأ محصوراً في غرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وغداً دولياً بانتهاء الحرب الباردة، عمود الهيمنة الأمريكية. فسعت الإدارات المتعاقبة على البيت الأبيض إلى تمكين النظام الليبرالي عبر إعادة رسم الدول على الهيئة الأمريكية بفرض التحول الديمقراطي في أنظمتها الحاكمة، وانضمامها للمؤسسات والاتفاقيات الدولية، وتشجيع التجارة الحرة وإلغاء التعريفات الجمركية فيما بينها.

على الجانب الآخر، بسطت الولايات المتحدة نفوذها العسكري بذات المسوغات القيميّة، فسوقت الناتو باعتباره مؤسسة ضامنة للديمقراطية، وبنّت تحالفاتها وشيّدت قواعدها في الخليج العربي، وشرق آسيا ومختلف الأقاليم تحت حجة التصدي لتهديد الأنظمة المتسلطة، وصولاً إلى خوض الحروب واحتلال الدول تحت شعارات مكافحة الإرهاب وإسقاط الطغاة. وهكذا، ووفق هذه المحددات، مد العم السام خطوط هيمنته وصنع إمبراطوريته الخفية كما يسميها "إيريك إيمرور".

خلال العقد المنصرم، جُوبه النظام الليبرالي الدولي بمجموعة من الضربات تمثلت في مقدمات التحول إلى الحالة متعددة الأقطاب، وما يعنيه ذلك من حد قدرة أمريكا على التحرك وفق تفضيلات إيدلوجية، وعودة توازن القوة محدداً رئيساً في النظام الدولي. ومن ثم أزمة كورونا وما حملته من تصدير التعصب القومي وسعي الدول الغربية – على عكس المبادئ الليبرالية – إلى إغلاق حدودها وتأميم الكمادات وأجهزة الفحص واللقاحات، عوضاً عن انتهاج سلوك دولي موحد لمواجهة الأزمة المشتركة.

وعلى ذات المنوال، كانت فترة ترمب الأولى هزة أخرى للنظام الليبرالي، لكنها وعلى العكس من سابقاتها كانت هذه المرة ضربة من الداخل، حيث عبّر ترمب عن تدمره من النظام الليبرالي ومؤسساته باعتباره عبئاً تتحمله الولايات المتحدة نيابة عن بقية الدول. فعلى صعيد الأنظمة السياسية، لم يعيئ الرئيس الأمريكي في تعامله مع الدول برصيدها الحقوقي وظلت علاقته بالزعماء محكومة بالمصالح. أما على مستوى المؤسسات الدولية، كان ترمب أول رئيس أمريكي يقلص الدعم عن مؤسسات الأمم المتحدة، وانسحب من اتفاقية باريس للمناخ. كما سعى إلى تقليص التجارة الحرة وفرض التعريفات الجمركية، فانسحبت الولايات المتحدة في رئاسته من اتفاقية التجارة الحرة لدول المحيط الهادئ (Trans-Pacific Free Trade Agreement) كما توقفت مفاوضات التجارة الحرة لدول الأمريكيتين، وفُرضت تعريفات جمركية على البضائع الكندية.

سلوك ترمب الراديكالي تجاه النظام الليبرالي وشركاء الولايات المتحدة فيه، قد يدفع بها إلى الانسحاب من دائرة النفوذ الاقتصادي الأمريكي والبحث عن تحالفات تجارية أخرى ومؤسسات دولية بديلة، على غرار بريكس، التي تمثل تحالفاً اقتصادياً فضفاضاً يخلق بدائل تجارية لقنوات النظام الليبرالي، ما سيمثل ضربة لنظام "بريتون وودز" الأمريكي وشقيه، الدولار ونظام التحويلات "سويفت". ومع تراجع مؤسساته الليبرالية فإن البعد القيمي للنظام الليبرالي، والذي شكل المسوغ الأخلاقي للتوسع العسكري الأمريكي، سيتراجع هو الآخر، ما سينعكس على تبرير النفوذ الجيوسياسي لواشنطن، ويعيد شبح "تأثير الدومينو" وسقوط الهيمنة كما وصفه الرئيس إيزنهاور.

من ناحية أخرى، قد يحمل تقنين الواردات إلى السوق الأمريكية وفرض التعريفات الجمركية العالية عليها، على عكس منافعه الظاهرة، مضاراً بمصالح الولايات المتحدة ومكانة الدولار الاقتصادية. حيث سعت واشنطن إلى خلق ميزان تجاري سالب، أي مضاعفة الاستيراد وتقليص التصدير، وذلك بغية خلق وفرّة وسيولة نقدية ضخمة من الدولار في الأسواق العالمية، بما يعزز مكانته باعتباره عملة معتمدة في التجارة الدولية.

من جانبها، ولموثوقيته العالمية، دأبت الدول على وضع احتياطاتها النقدية بالدولار الأمريكي، وشراء أذونات الخزنة الأمريكية، وحرصت بالتالي على بقاءه مستقراً، وغض الطرف عن طباعة الولايات المتحدة للعملة دون غطاء. وفي

حالة عمد ترمب في رئاسته الثانية إلى محاولة تصويب الميزان التجاري والتضييق على صادرات الدول، فإن ذلك قد يفضي إلى تسريع عملية تقليل الاعتماد على الدولار في التجارة العالمية (De-Dollarization)

مستقبل العلاقة مع الناتو والاتحاد الأوروبي

لا يقتصر دور حلف شمال الأطلسي "الناتو" في كونه إطاراً لمأسسة القوة الأمريكية الصلبة وحسب، بل يشكل النواة الأساسية للهيمنة الأمريكية لأسباب جيوسياسية وجيوثقافية. فأمريكا المعزولة قارياً وبحرياً تتكئ جغرافياً على النصف الغربي من القارة العالمية (أوروبا) التي تشكل، ومنذ خطة مارشال، مركز الثقل (Center of Gravity) للقوة العسكرية والدبلوماسية الأمريكية.

وبينما تتنوع التحالفات العسكرية للعم السام بين القارات الثلاث، تظل للناتو خصوصيته باعتباره الالتزام العسكري الأعلى للولايات المتحدة تجاه حلفائها، والأكثر صلابة من الناحية المؤسسية والإيدلوجية، ويعتمد ذلك بصورة كبيرة على التماثل الجيوثقافي بين اعضاءه، فهو - باستثناء تركيا وألبانيا - نادٍ ليبرالي كبير من الدول ذات الأثرية المسيحية البيضاء، والتي ظلت تاريخياً تشكل كتلة تفاعل حضاري موحدة. ولذا يمثل الحلف منذ تأسيسه تكريساً لمركزية وهيمنة القطب الغربي.

كما تمنح التحالفات العسكرية، وفي مقدمتها الناتو، الذريعة القانونية لإنشاء القواعد العسكرية ونصب الصواريخ ونشر الأساطيل الأمريكية في الخارج، وكذا القيام بالعمليات الاستخباراتية والمراقبة، والتي قد تعتبر في خارج سياق التحالفات ضرباً من الاحتلال أو التعدي على السيادة. ما يسهم في ترجيح كفة ميزان القوة العالمي لصالح العم سام، ويمنحه نفوذاً ونفاذاً جيوسياسياً للأقاليم المجاورة لقواعده، وردعاً استراتيجياً يتم توظيفه دبلوماسياً في تأمين المصالح الأمريكية خارج الحدود.

على الجانب الآخر، تعد المظلة الأمنية الأمريكية ضميناً لاستقرار ميزان القوة الأوروبي-الأوروبي وتثبيت المعضلة الأمنية بين الدول الجارة والحيلولة دون نشوب حرب قارية فيما بينها. فعلى مدى التاريخ، ترافق صعود قوة أوروبية ناشئة بتبدل عنيف في ميزان القوة القاري يمهد لاندلاع حرب فيها، على غرار صعود الإمارات الألمانية واندلاع حرب الثلاثين عاماً ١٦١٨-١٦٤٨، وارتقاء نابليون لعرش فرنسا واندلاع الحرب الأوروبية ١٨٠٤-١٨١٤، ومثله توحيد بسمارك لألمانيا "الرايخ الثاني" ومن بعده صعود هتلر وما أسفر عنهما من اندلاع الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩١٨ و١٩٣٩-١٩٤٥ على التوالي.

لذلك، حين إنشائها للحلف بُعيد الحرب العالمية الثانية، لعبت الولايات المتحدة دور الموازن من خارج النظام، بما حفظ توازن القوة بين الدول الأوروبية وأسفر عن خفض وتيرة التسليح والقلق المتبادل فيما بينها، ما أفسح المجال للتقارب السياسي والاقتصادي الذي تُوّج بتأسيس الاتحاد الأوروبي، بداية من اللجنة الأوروبية للفحم والحديد الصلب ١٩٥٢ ووصولاً إلى اتفاقية الاتحاد الأوروبي في ماستريخت ١٩٩٢ بمباركة ودعم أمريكيين.

لم تغب المعادلة الجيوسياسية لتراجيديا القوى الأوروبية عن حسابات المكتب البيضاوي طوال الفترات الرئاسية المتعاقبة، وسعت إدارات البيض الأبيض إلى توظيفها لضمان بقاء التواجد الأمريكي في القارة. إذ تستمد التحالفات العسكرية الأمريكية متانتها من ديمومة القلق لدى شركائها تجاه عدو مشترك، وكذا القلق المتبادل وانعدام الثقة فيما بينهم، بما يحد من قدرتهم على تكوين أي توازن مشترك دون إشراك الولايات المتحدة. وهكذا، فإن انسحاب الناتو من أوروبا يعيدها إلى الحالة اللاسلطوية/ الأناركية، ويجعل كل دولة أمام حتمية تطوير إمكاناتها العسكرية، ما سيثير قلق جاراتها ويدفعها لنفس المسلك مولداً حالة من عدم الاستقرار في ميزان القوة وسباق تسلح بين حلفاء الأمم.

في هذا السياق، ومرة أخرى، يُغلب ترمب نظرتة الاستثمارية على القراءة الجيوسراتيجية للمشهد والعلاقة السببية بين تمكين الناتو وتثبيت الهيمنة الأمريكية، ومركزية المظلة الأمنية الأمريكية للاستقرار الأوروبي والمحور الغربي بصورة عامة، فيصف الحلف بالقديم الذي عفى عليه الدهر، مطالباً - خلال فترته السابقة - شركاء الولايات المتحدة برفع انفاقهم العسكري إلى ما لا يقل عن ٢٪ من إجمالي ناتج الدخل القومي لدولهم. كما قابل التلكؤ الألماني بالتهديد بمراجعة الاتفاقيات التجارية بين البلدين.

في حملته الانتخابية ظل ترمب متمسكاً بموقفه من الناتو و التذمر من عدم توازن الانفاق بين الولايات المتحدة وبقية الأعضاء، ملوحاً بعدم استعداد بلاده للدفاع عن أي دولة تتوانى عن رفع ميزانية الدفاع لديها، ومدى مساهمتها المادية والمالية في الحلف، الأمر الذي عقّب عليه أمين عام الناتو السابق "يانس شتوتلبرج" بوصفه تهديداً أمنياً للجميع.

بعض النظر عن تصريحاته النارية، من غير المرجح انسحاب الولايات المتحدة من الناتو أو إحداث أي تبدل راديكالي في بنيته، لما يتطلبه ذلك من موافقة الكونجرس، وكذا تمسك أعضاء ممن تمت تسميتهم في فريق ترمب - على غرار روبيو ووالترز- بالدور المركزي للحلف، إلا أن عداء الرئيس المرتقب للناتو والحاحه على الأعضاء بزيادة مساهمتهم فيه سيسهم سلباً في التأثير على حجم الثقة ومستوى التوافق والانسجام الداخلي للأعضاء، وقدرتهم على تكوين موقف موحد أو اتخاذ قرارات حاسمة، ما يعني تعطيل قدرة الولايات المتحدة من التحرك ضمن مظلة الناتو خلال فترة ترمب الرئاسية، والتي تشهد توترات متصاعدة في شرق أوروبا والشرق الأوسط وشرق آسيا.

العلاقة مع روسيا

باستثناء العلاقة بين كلنتون وبلتسن، يعد التوافق بين ترمب وبوتين استثناءً في علاقات البيت الأبيض والكرملين، دارت حوله العديد من التقارير والشكوك، بداية من اتهام موسكو بالتلاعب بالانتخابات الأمريكية في ٢٠١٦، وكذا ادعاء تقارير أمريكية - أكدها الكرملين لاحقاً - بقيام الولايات المتحدة بدعم روسيا بأجهزة فحص فيروس كورونا في ٢٠١٩. على الطاولة اتسمت العلاقات بين القطبين بالتهدة والتقارب المحدود خلال فترة ترمب الأولى، بما في ذلك اجتماعه وبوتين في هلسنكي ٢٠١٨، الذي أثار موجة من الانتقادات ضد الرئيس الأمريكي في حينها.

يعد ترمب بإنهاء الحرب في أوكرانيا خلال ٢٤ ساعة من تنصيبه، والذي يعني ضمناً إيقاف الدعم العسكري والمادي عن كييف وخسارتها للحرب. بالنسبة للنخب الأمريكية - أو الدولة العميقة كما يسميها ترمب- ظلت أوكرانيا نقطة محورية ومسرح عمليات في الخاصة الروسية منذ الحرب الباردة، وفيما بعدها سعت الولايات المتحدة إلى تحويلها إلى كيان حاجز يفصل الكتلة الأورو-آسيوية ويحول بين روسيا وأوروبا الشرقية.

في الحرب الجارية منذ ٢٠٢٢ ومقدماتها بالثورة البرتقالية ٢٠٠٤، المدعومة غربياً، تحولت استراتيجية الكيان الحاجز إلى صورة أكثر تقدمية بالسعي إلى ضم أوكرانيا إلى الكتلة الغربية بشقيها الإيدلوجي/السياسي (النظام الليبرالي والاتحاد الأوروبي) والعسكري (الناتو). وهو ما أسفر عن تحويلها إلى ساحة حرب يهدف الغرب لجعلها ثقباً أسوداً للدب الروسي يعيد انتاج سيناريوهات الاستنزاف والعزل كما في أفغانستان وجدار برلين.

لهذا الغرض الحادث، أو ربما المعد سلفاً، ظلت الأولوية الغربية في حث زيلنسكي على الاستمرار في القتال وعدم الخوض في أي مبادرات سلام ولو على حساب بقاء أوكرانيا التي باتت تتنفس صناعياً على المساعدات الأمريكية أولاً، والأوروبية ثانياً، والمتركة في غالبيتها على الجانب العسكري.

بالنسبة لترمب، وبحسب المبادرة التي اقترحها نائبه "جي دي فانس"، فإن صورة السلام المثالي، وربما الأقرب للمتناول، تتمثل في إيقاف القتال وإقرار روسيا على ما استولت عليه من أراضي مقابل الحفاظ على ما تبقى من أوكرانيا المدمرة، وضمان عدم انضمامها للناتو، وهو ما يعني - بأخذ الأهداف الاستراتيجية للأطراف - انتصاراً روسياً بعد معركة الاستنزاف والنفس الطويل.

من جانبها، من المنطقي قبول موسكو بمبادرة فانس بعد جولات من المفاوضات والشد والجذب، ويرد في المقابل أيضاً، أن بوتين، الذي يستحضر حث الولايات المتحدة بوعدا لجورباتشوف بعدم توسعة الناتو، سيرغب في تثبيت نفوذه نحو أوديسا جنوباً، وخلق حزام روسي شمال البحر الأسود، وكذا التمدد غرباً حتى شرق نهر الدنيبر الذي يمثل حاجزاً طبيعياً يمكن للفصل الجيوسياسي، ويتيح للقوات الروسية - المتموضعة على بعد أميال عن كييف في الضفة الأخرى للدنيبر - تجميد الصراع على حالة تعطي موسكو الأفضلية في حالة إعادة تفجره في المستقبل، وهو ما يضمن لروسيا الحصول على عمق استراتيجي وتعريف محيط جيوسياسي آمن.

إلا أن ذلك سيتطلب، في المقام الأول، وصول الجيش الروسي إلى المناطق المستهدفة وتثبيت سيطرته عليها قبل أي مفاوضات متوقعة في يناير المقبل، وهو هدف يظل صعب التحقيق مالم يتم بتواطؤ أمريكي، وهي صفقة قد ينقسم

حولها فريق ترمب بين مؤيدين يتقدمهم نائب الرئيس فانس، ورئيس الاستخبارات الوطنية جابارد، في مقابل وزير الخارجية روبيو ومستشار الأمن القومي والتر.

معادلة السلام، في حدها الأدنى وفق رؤية فانس، إذا ما تمت، قد تبدو في حالها العام المخرج الأكثر واقعيةً واستيعاباً لميزان القوة لحرب عبثية لم تزل تهك جميع الأطراف. إلا أنها-مبادرة السلام- في المقابل، ستكون كفيلاً بتبديل ميزان القوة في القارة الأوروبية، ليس بسبب نوايا بوتين التوسعية كما يصفها مناوئوه، وإنما نتيجة طبيعية لتحقيق روسيا لغرضها الجيوسياسي في صناعة محيط حيوي آمن، والذي قد يكون مصحوباً بتوتر وشرخ في العلاقة بين أمريكا وحلفائها ضمن الناتو والنظام الليبرالي الدولي، يزيد الطين بلة.

كما أن تخلي الولايات المتحدة عن أوكرانيا، بالتأكيد سيمثل درساً لبقية الدول في شرق أوروبا ومحيط الدول الكبرى والمنافسة للولايات المتحدة، في عدم الانحياز إلى طرف في صراع القوى الكبرى، حتى فيما بعد رئاسة ترمب، وهو ما سيمكن موسكو من تحييد العديد من الخصوم في المستقبل، أو حتى اكتسابهم في صفها.

لهذا، تسعى إدارة بايدن – ومن خلفها الدولة العميقة - إلى تعقيد المشهد في أوكرانيا إلى نقطة اللا عودة في الصراع، وإزالة بعض الخطوط الحمراء في قواعد الاشتباك وحدود استخدام الأسلحة الأمريكية. الأمر الذي رد عليه بوتين بقرار رئاسي بتعديل العقيدة النووية للكرملين، واعتبار أي هجوم على روسيا من دولة في حلف عسكري اعتداءً من الحلف ككل يتيح لموسكو الرد بكافة الخيارات العسكرية المتاحة.

التصعيد الأمريكي لا يهدف إلى إحداث فارق في جهات القتال يخدم الأوكرانيين بقدر ما يفرض تعقيدات على المشهد السياسي، إذ أن مجموع ما حصلت عليه كييف من صواريخ بالستية يقل عن ٥٠ صاروخاً، سيتحتم عليها اختراق أنظمة الدفاع الروسية، وإذا ما تمكنت من إصابة بعض الأهداف في الداخل الروسي، لن تختلف كثيراً عن سابقتها، من ناحية الأثر الفيزيائي والنوعي، من هجمات المسيرات التي شنتها كييف ضد مواقع عسكرية في روسيا. إلا أن الهجمات البالستية، ستخلق زخماً سياسياً وتبدلاً في قواعد الاشتباك، ومستوى التدخل لجميع الأطراف المعنية بالحرب بصورة

مباشرة أو غير مباشرة، لاسيما وأن إطلاق الصواريخ سيتم بالاستعانة بأقمار صناعية أمريكية، وربما طاقم هندسي واستخباراتي أمريكي.

زيلينسكي المهيار، لن يتردد في استخدام الصواريخ الباليستية الأمريكية لضرب العمق الروسي، وفق مبدأ "علي وعلى أعدائي" ومحاولة اجترار المجتمع الغربي للمستنقع الأوكراني الذي كان صنيعته في المقام الأول. من المستبعد أن تبادل موسكو برد نووي، لما يمثله ذلك من تصعيد غير متكافئ وكذا احتمالية استفزاز هجوم نووي مضاد، أو ما يصطلح عليه بالضربة الثانية (Second Strike)، وتكبد روسيا لضرر أكبر من الذي تستطيع تكبيده لخصومها.

إلا أن مجرد الرد الروسي بسلاح نوعي – غير نووي- على إحدى دول الناتو، كفيل بإشعال فتيل صعب الإخماد، ما يُبقي على مستوى الخطر ثابتاً في حدوده القصوى، ويجعل التطور النووي وارد الحدوث في مراحل مقبلة إذا ما ظلت الأطراف في حالة تصعيد متبادل. وبين احتمالية تطور الأحداث بصورة متسارعة يسعى ترمب لاحتواء المشهد ولكن دون صلاحيات حالية، ويبقى مستقبل الحرب والسلم مناطاً بالحالة التي ستتطور عليها المجريات حتى يناير المقبل.

احتواء التنين الصيني

على الضفة الأخرى، في أقصى الشرق، تتوافق أولويات ترمب مع سالفه الديمقراطي، أوباما وبايدن، والقلق المشترك من الصعود الصيني، وضرورة التصدي له. لكن على عكس نظيره، يفتقر الرئيس الجديد لاستراتيجية مكتملة الأركان لمواجهة بيكين. فعلى سبيل المثال، عمد باراك أوباما إلى إعادة تضبيب بوصلة الاستراتيجية الكبرى للنسر الأمريكي نحو التنين الصاعد ضمن مبدأ الالتفات إلى آسيا (Pivot to Asia)، والتي تهدف إلى توثيق العلاقات مع دول شرق وجنوب شرق آسيا، من خلال تعزيز التحالفات العسكرية القائمة، رفع مستوى التبادل التجاري، وتكوين علاقات مع المؤسسات الإقليمية الفاعلة، وتوقيع اتفاقية الشراكة التجارية بين دول المحيط الهادئ (TPP).

من جانبه سعى جو بايدن، والذي عمل نائباً لأوباما خلال رئاسته، إلى المضي قدماً في استراتيجية التحول الآسيوي، فأطلق مبادرة الإطار الاقتصادي لدول المحيطين الهندي والهادئ (IPEF)، والذي ضم ١١ دولة شرق آسيوية إلى جانب الولايات المتحدة وأستراليا والهند، بهدف سحب الاستثمارات الأجنبية من الصين إلى دول الإطار. وتلاها مشروع الشراكة مع الدول السبع الكبرى (G7) في مبادرة إعادة بناء عالم أفضل المعروفة بالاختصار (B3W)، والتي تضمنت مشاريع بنى تحتية تستهدف الدول النامية يراد لها أن تكون بديلاً لمشروع طريق الحرير الصيني.

بالعودة إلى رئاسته السابقة، قام ترمب، القلق من الصعود الصيني، بالانسحاب من اتفاقية الشراكة لدول المحيط الهادئ، واقتصر حضوره على قمة وحيدة لاتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) في ٢٠١٧، ولم يهتم حتى بتسمية مندوبين لحضور القمم اللاحقة، وبالمحصلة العامة تعطيل استراتيجية التحول إلى آسيا، وظل قلقه مقتصرًا على التصريحات النارية وفرض التعريفات الجمركية على البضائع الصينية. وفي رئاسته الحالية، وبتسمية أعضاء في طاقمه ذوي ميول متشددة تجاه الصين مثل روبيو ووالتر وستيفانيك، من المتوقع انسحاب الولايات المتحدة من الأطر والمبادرات التي تم انشاؤها في فترة بايدن، وعودة ذات الخطاب الهجومي والإجراءات الحمائية التي ستعقد من المعضلة الأمنية بين الصين والولايات المتحدة، وتعزز من حالة القطبية في آسيا والنظام الدولي، في الوقت الذي لا يهتم فيه ترمب بتعميق علاقته مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، بل على النقيض، تسهم سياساته في تنفير حلفاء واشنطن بعيداً عنها.

إجراءات إدارة ترمب ونحوها من تدابير الحرب الاقتصادية قد لا تؤتي نتائجها المأمولة، وتقتصر على التأثير بشكل محدود على نمو الاقتصاد الصيني، حيث سعت بيكين خلال الأعوام الماضية إلى تعميق شراكتها من دول العالم الثالث - أو ما يصطلح عليه بالجنوب العالمي (Global South) - من خلال التبادلات التجارية المباشرة أو من خلال مؤسسات ومبادرات كبريكس ومجموعة شنجهاي للتعاون ومبادرة الحزام والطريق، البعيدة عن المخالب الأمريكية.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تنزل الشريك التجاري الأكبر للصين بحوالي ٦٦٤ مليار دولار للعامين ٢٠٢٣-٢٠٢٤، يمثل هذا الرقم أقل من ١٨٪ من إجمالي صادرات الصين التي بلغت ٣,٧٣ ترليون دولار يذهب أكثر من نصفها إلى دول الجنوب العالمي، ومن المتوقع ارتفاع هذه النسبة خلال الأعوام المقبلة، بالإضافة إلى الإعلان عن شراكات اقتصادية

ومشاريع استثمارية مختلفة. بمعنى آخر، بينما سيسعى ترمب لتقليص الاعتماد على الصين، قللت الصين، مسبقاً، من اعتمادها على السوق الأمريكية.

من جانب آخر من المتوقع أن تضغط الإدارة الأمريكية المقبلة، لا سيما وزير الخارجية "ماركو روبيو" على الصين بورقة حقوق الإنسان ومظلومية أقلية الإيغور المسلمة، التي كانت قد دفعت ببيكين في السابق إلى إدراج روبيو ضمن القائمة السوداء والممنوعين من دخول أراضيها.

جيوستراتيجياً، يمثل البحر الأصفر ومضيق تايوان وبحر الصين، نقاط المحك لتوازن القوة بين القطبين ومواضع الصدمات المحتملة. بيكين، لا تتوانى في استعراض القوة وتحدي المطالب الحدودية لجاراتها في المياه والممرات المتنازع عليها، وتلتزم الولايات المتحدة للعديد من دول المحيط الحيوي الصيني باتفاقيات دفاع رسمية كتلك التي تربطها بكوريا الجنوبية واليابان والفلبين وأستراليا، وترتبط بدول أخرى عبر اتفاقيات تعاون عسكري مثل سنغافورة وفيتنام، كما تحرص على تكوين علاقات أمنية عبر توافقات غير رسمية تحتكم للحسابات والمصالح الجيوستراتيجية كحرصها على بقاء تايوان مسمار جعي في جدارية طريق الحرير الصيني.

من الصعب قراءة المقاربة المتوقعة لترمب لتحالفات الولايات المتحدة وتوافقاتها العسكرية في المنطقة، إذ يقف الرئيس الأمريكي بين توازن حرج تقع في إحدى كفتيه كراهته للتحالفات وما تفرضه من أعباء والتزامات مادية، وفي الكفة الأخرى تقع حتمية الموازنة أمام التنين الصاعد في ظل عجز دول الجوار عن خلق ميزان مكافئ ضده لأسباب تتعلق بفارق القوة، والأهم من ذلك وجود معضلة أمنية فيما بينها.

فكأوروبا، يلتصق العديد من حلفاء واشنطن في القارة الصفراء ببعضهم بفعل الغراء الأمريكي، كحال كوريا واليابان، وفيتنام والفلبين وتايوان، اللذين يثور بينهم خلاف حدودي ومعضلة أمنية تاريخية. ما يعني أن الولايات المتحدة مضطرة للحفاظ على تواجد فيزيائي في المنطقة للعب دور الموازن، ولا تستطيع الانتقال إلى استراتيجية تمرير الصراع (Buck-Passing).

بالعودة إلى فترته السابقة، تعاطى ترمب مع الملف الأمني في آسيا بصورة مغايرة للملف الاقتصادي، وسعى إلى تعزيز كفة الولايات المتحدة في المعادلة العسكرية للمنطقة وذلك من خلال، أولاً، زيادة الحضور العسكري الأمريكي، فقام بإرسال قاربين حربيين لدعم قدرات خفر السواحل الفيتنامي في ٢٠١٨، اتبعها إرسال حامله الطائرات "يو إس إس كارل فينسون" في ٢٠٢٠، وهي أول مرة يتم إرسال حامله طائرات منذ حرب فيتنام. ثانياً، تثبيت الحضور الجيوسياسي والجيواستراتيجي من خلال القواعد العسكرية والمراكز اللوجستية، فجددت إدارة ترمب اتفاقية التعاون العسكري مع سنغافورة، بما في ذلك توقيع مذكرة تفاهم بتمديد حق للولايات المتحدة من استخدام القواعد البحرية والجوية السنغافورية لـ ١٥ عاماً إضافية. ثالثاً، استخدام أدوات حرب اللاعنف، كالضغط ضد المطالب البحرية الصينية ودعم حلفاء واشنطن في التحكيم الدولي لترسيم الحدود المائية.

ولكن في المقابل، لم يسلم حلفاء العم سام من مطالبات الرئيس الأمريكي في حينها من الدفع مقابل الدفاع، فترمب وصف حليفته، كوريا الجنوبية، بمكبنة الصراف الآلي التي يجب أن تدفع ١٠ مليارات دولار سنوياً مقابل تواجد القوات الأمريكية على أراضيها لحمايتها، وظل الطرفان في جدل حتى اضطرت سيئول إلى رفع مساهمتها بنسبة ٨٪ لتصل إلى ١,٣ مليار دولار فقط. وهكذا فإن عودة ترمب في فترته الجديدة بذات الأسلوب الابتزازي لحلفاء واشنطن يهدد تماسك المعسكر الأمريكي في أقصى الشرق بالتدمير الذاتي تماماً كما يهدده في أوروبا، حتى وإن كان ترمب يحرص - على عكس الناتو - على بقاءه متماسكاً.

ماذا عن الشرق الأوسط؟

اتسمت رئاسة ترمب الأولى بسياسة خارجية متشددة تجاه الشرق الأوسط، واتخاذ خطوات مثيرة للجدل. فتم الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس في إجراء رمزي للاعتراف بها عاصمة للاحتلال، وكذا توقيع الاتفاق الإبراهيمي الذي يهدف إلى تغيير هيكل البنية الأمنية في المنطقة وإعادة بناء الشرق الأوسط جيوسائياً وجيوثقافياً.

في الفترة المقبلة، وبما يتصل بالأولويات السابقة ومستجدات المرحلة، تبرز ثلاث ملفات رئيسية على مكتب الرئيس وهي ملف الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والحرب الدائرة، والملف الإيراني، والملف العربي - الإسرائيلي.

بداية من الحرب في غزة، من المتوقع استمرار النفس الصهيوني المسيحي والدعم اللا محدود للإسرائيليين. ادعاءات ترمب نيته في إنهاء الحرب تعكس - كما في مبادرة صهره كوشنر للسلام ٢٠١٩ التي استثنت الفلسطينيين - اعترافه تمكين إسرائيل من تحقيق أهدافها في احتلال الأراضي الفلسطينية ومن ثم تطبيع العلاقة مع دول الجوار وفق الواقع الجيوسياسي المستجد، وهو ما أشار إليه في مكالمته مع نتنياهو بـ "أنهاء المهمة بأسرع ما يمكن وقبل تنصيبه في يناير". اختيار "هوكابي" الذي لا يؤمن بحل الدولتين ويرفض حتى الاعتراف بالضفة الغربية، سفيراً لواشنطن لدى تل أبيب يعطي قراءة واضحة لتوجهات الإدارة الجديدة للبيت الأبيض.

تلميحات ترمب بالضوء الأخضر للإسرائيليين واستكمال عملياتهم في غزة تنصدم بمعضلتين على الأرض. تتمثل الأولى في التباين الإسرائيلي - الإسرائيلي حول الهدف الاستراتيجي الأخير وشكل قطاع غزة ما بعد الحرب، وهو ما ظل نقطة خلافية ساخنة بين نتياهو وبايدن، وبين نتياهو ووزير الدفاع "يواف جالانت" ما أدى إلى إقالة الأخير من منصبه. فبينما تتفق الأطراف في معسكر الاحتلال على اتباع استراتيجية استهداف القطاع المدني، الإبادة الجماعية وتدمير البنية التحتية باعتبارها مفتاحاً لهزيمة حماس، تختلف الأطراف في النطاق الجغرافي للعمليات والترتيب السياسي لما بعدها.

فيذهب جالانت، ذو الخلفية العسكرية، إلى حصر العمليات في شمال القطاع وحتى وادي غزة، الذي يشكل منطقة عازلة طبيعية، بما يخلق منطقة آمنة. ومن ثم تسليم إدارة القطاع لطرف فلسطيني يعمل تحت إشراف الاحتلال الممسك بخيوط المعونات الإنسانية ومختلف الملفات المدنية، وتبدو إدارة بايدن أكثر تقبلاً لهذا الحل. على الجهة الأخرى، يلبس نتياهو ثوباً توراتياً أشد راديكالية، ويرغب في عملية تطهير شاملة لغزة وإنتاج نكبة جديدة بتهجير سكان القطاع إلى سيناء. ويدعم نتياهو في طرحه وزراؤه المتطرفون، مثل بن غفير وسموتريتش، الذين يرغبون في استمرار عمليات الإبادة نحو جميع الأراضي الفلسطينية والجولان وجنوب لبنان وغرب الأردن.

بين تشابه الرؤيتين واختلافهما، تتمثل الإشكالية الثانية في صعوبة تحقيق كليهما، ففي المقام الأول، من الصعب، إن لم يكن من المستحيل بمكان، تسمية طرف فلسطيني مقبول لدى الشارع في غزة، ولا سيما السلطة الفلسطينية. في المقابل يبدو سيناريو النكبة صعب المنال لصمود المجتمع في غزة، مدنياً وعسكرياً. وكذا رفض الجانب المصري لحل التهجير، وبالتالي - حتى وإن أزال عنها ترمب الحظر الذي وضعه بايدن - لن تكون أي عمليات إسرائيلية في رفح سوى مجزرة أخرى دون أي طائل استراتيجي، ما لم يتم كسر حالة التماسك الداخلي في غزة وإرغام الجانب المصري للقبول بمشروع النكبة ٢.

في الجانب الآخر، من المتوقع دعم الإدارة الأمريكية للاحتلال الإسرائيلي في احتكار وعسكرة المساعدات الإنسانية، فترمب الذي قطع الدعم عن الأونروا في فترته السابقة، قد يعيد ذات الإجراء، ولا سيما بحجة اتهام الوكالة بدعم حماس. وهو ما يتيح للإسرائيليين تكوين قاعدة بيانات تفصيلية عن سكان القطاع، وكذا استخدام المعونات ورقة ضغط ضد المجتمع المدني في غزة وحماس التي ستحرص الحكومة الأمريكية على عزلها عن داعميها الإقليميين بما في ذلك الدول المقربة من واشنطن كقطر، وبالتالي تعطيل الجهود الدبلوماسية وإيقاف تدفق المساعدات إلى غزة وتعثّر برامج إعادة الإعمار، بما يضع المقاومة في مواجهة عبئ القطاع المدني الذي لا تستطيع تحمله، ويعمّق الشرخ بين القطاعين المدني والعسكري، ولا سيما في جنوب القطاع الذي يتوقع أن يكون مركز ثقل حماس في ظل اضطرار الاحتلال للبقاء في الشمال.

على الملف الإيراني، حرصت إدارة بايدن على حث الجانب الإيراني على عدم الانجراف في سلم التصعيد مع تل أبيب المندفعة إلى حرب واسعة، وبدى أن تثبيت قواعد الاشتباك ضمن النطاق القابل للاحتواء يصب في مصلحة كل من واشنطن وطهران، ما دفع نظام الخميني إلى تمهيد الطريق لانتخاب بزشكيان، ذو الميول الإصلاحية، رئيساً للبلاد، بغية خلق قنوات للتفاوض مع الجانب الأمريكي.

صعود ترمب، المنسحب من الاتفاقية النووية وصاحب الأمر في اغتيال سليمان، يجعل خيارات التصعيد أكثر احتمالاً من التهذئة، خاصة أن تقارير استخباراتية أطلعت ترمب بأن إيران تقف خلف محاولة اغتياله. وتنوع خيارات التصعيد الأمريكية بين الضغط الاقتصادي، والتدخل العسكري المحدود وصولاً إلى الحرب المفتوحة.

العقوبات الاقتصادية غالباً ستكون في مقدمة إجراءات الحكومة الأمريكية الجديدة، وعلى عكس ما يراه سياسيون مثل جون بولتون، المشككين في فعالية الإجراءات الاقتصادية، لا تنحصر أهداف العقوبات الاقتصادية في الحد من القدرات العسكرية لإيران أو عملية تطوير برنامجها النووي، إذ أن فرض قيود على تصدير النفط الإيراني سيسهم في تقليل الخام المعروض في الأسواق العالمية، بما يؤدي إلى ارتفاع سعره ويجعل استخراج النفط الصخري الأمريكي ذا جدوى اقتصادية.

في المستوى الآخر، من الصعب التكهّن باحتمالية لجوء واشنطن إلى القوة العسكرية، والحد الذي يمكن استخدامها فيه، لكنها بالتأكيد باتت أكثر احتمالاً من ذي قبل. الخيار العسكري الأمريكي مناط بالدرجة الأولى بالقدرة على تحييد موسكو عن أي ضربة تستهدف إيران، وهو الأمر المرتبط بتطورات التصعيد ونجاح الصفقة الأمريكية-الروسية في أوكرانيا.

حيث يرى بوتين في حرب الشرق الأوسط تشتيماً استراتيجياً للولايات المتحدة عن أوكرانيا، وكذا تعرية أخلاقية لنظامها الليبرالي وادعاءاته القيمية وتوظيفها ضد موسكو في حربها مع كييف. ومن المستبعد مشاركة روسيا في القتال ضمن حرب شرق أوسطية، لكنها ستحرص على دعم حلفائها بصورة موازنة - نوعياً - للدعم الذي تلقاه كييف، وقد عمد الكرملين إلى تزويد إيران بصواريخ S-400 في أغسطس الماضي وتعزيز دفاعاته الجوية. وبينما أفادت تقارير إلى اضطراب الطيران الإسرائيلي للانسحاب في أكتوبر المنصرم لمواجهة نظام تشويش غير معروف، وهو ما يفوق قدرات الحرب الإلكترونية لدى طهران.

ومن المحتمل وضع موسكو لرادارات ومنظومات حرب الكرتونية أكثر تطوراً تحت إشراف روسي. ولعل موسكو قد تهدف بذلك تجربة فعالية أنظمتها وجمع معلومات استخباراتية عن الطائرات النفاثة الأمريكية F35 وآلية تشتيها

لرادارات وذلك استباقاً لأي استخدام محتمل لذات الجبل ضدها في الحرب مع أوكرانيا. وعلى ذات المنوال وبالتوازي مع التصعيد الأمريكي لن يتوانى الكرملين في تزويد حليفه الشرق الأوسطي بصواريخ بالستية وفرط صوتية. وعلى النقيض يفتح نجاح ترمب في تحقيق أي تفاهم مع نظيره بوتين باباً لعمليات عسكرية ضد إيران.

في الداخل، يحتاج الرئيس الأمريكي إلى موافقة الكونجرس على قرار الدخول في حرب واسعة، وتتيح له صلاحياته التوجيه بعمليات نوعية، وضربات محدودة. مما سبق وفي خضم هذه المحددات، فإن الخيار العسكري الأمريكي، إذا ما تم، فسيكون بتوجيه ضربات مركزة على مراكز الثقل في إيران، مثل المفاعلات النووية ومصانع الصواريخ بالستية ونحوها من المواقع العسكرية والمنشآت الاقتصادية الكبرى. وفي المقابل ستكون التحركات الأمريكية تجاه حلفاء طهران الإقليمية امتداداً لذات الخيارات التي تم إقرارها.

في خضم التبدلات المحتملة في الموقف الأمريكي، من المتوقع قيام طهران بإعادة تقييم خياراتها الاستراتيجية وطرح خيار التصعيد والحرب الاستباقية/ الوقائية بدلاً عن ضبط النفس باعتباره ضرورة لا مفر منها للحفاظ على النظام. وتقع مآلات التفضيلات الاستراتيجية الإيرانية للمرحلة المقبلة بين ثلاث محاور وهي، حتمية الهجوم الأمريكي، اتجاهات العلاقة الأمريكية-الروسية، والتوازن بين القدرات الدفاعية الإيرانية والهجومية الأمريكية-الإسرائيلية، ومدى قدرة طهران على التصدي لأي هجوم محتمل.

في الملف الثالث، تقع علاقة ترمب والدول العربية، ولاسيما دول الخليج. ترتكز سياسة ترمب تجاه دول الخليج في مضاعفة المنافع الاقتصادية ولاسيما مبيعات السلاح، وكذا تحقيق التقارب بين حلفاء واشنطن في المنطقة وتطبيع العلاقات بينها وإسرائيل. على الجانب الآخر تسعى دول الخليج عبر الولايات المتحدة إلى حفظ أمنها القومي من خلال، دفع البيت الأبيض لتبني سياسة أشد تجاه طهران تساهم في ردعها إقليمياً، والحصول على مظلة أمنية وضمانات دفاع من الولايات المتحدة، وحياسة أسلحة متطورة تعطي للخليج الأفضلية العسكرية.

بينما يرى زعماء الجزيرة العربية أن ترمب، على عكس بايدن، أكثر استيعاباً وتوافقاً مع رغباتهم الإقليمية، من المتوقع أن تسرع عودته (ترمب) من عجلة التطبيع وتضاعف من حجم الضغط على دول الخليج بخفض شروطها

التفاوضية مقابل الظفر بالمظلة الأمنية الأمريكية، وهو ما يعني تنحية القضية الفلسطينية عن المعادلة بصورة شبه كاملة.

من جانبها، تقيّم دول الخليج عمليات ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ باعتبارها تجسيداً فعلياً لتعاظم النفوذ والتأثير الإيراني، وبالتالي وتحت معادلة توازن التهديد، يبدو التقارب مع تل أبيب بضمانات أمريكية حلاً مجدداً للحفاظ على أمنها القومي. في المقابل ظلت عواصم النفط العربية تزن علاقتها مع واشنطن في إطار القطبية العالمية، فداومت على إتباع أي خطوة كبرى مع البيت الأبيض بتقارب مع موسكو وبيكين، وهي بذلك تحرص على حصر علاقتها بواشنطن في توازنات القوة الإقليمية بعيداً عن دوامة صراع القوى الكبرى.

ما يعني أن خيار التطبيع والمظلة الأمريكية يرتبط بعدم اجترار دول الخليج إلى عداء وتصنيف في المعسكر المضاد لروسيا والصين. في المقابل، على عكس بايدن، لا يُتوقع أن يتعامل ترمب بذات اللين مع تقارب دول الخليج مع اقطاب النظام الدولي، ولاسيما الصين.

وعلى ذات المنوال، بينما تظل الأولوية القصوى للأمن والحفاظ على الأنظمة الحاكمة، سيكون اندفاع حكومة ترمب إلى تبني حرب واسعة مع إيران مثار قلق لدول الخليج التي تدرك أن ذلك قد يدفع طهران إلى مهاجمتها بضربات انتقامية. وبينما قد ترحب الدول العربية بزوال قدرات إيران النووية، إلا أنها لن ترغب أن تكون مشاركة في تنفيذ العملية وتفاوض على حصر مشاركتها بالدعم المالي واللوجستي.

إطالة على اليمن

بداية يمقدماتها وحتى اندلاعها في ٢٠١٥، كانت الحرب اليمنية نتاجاً لمجموعة من المولدات المحلية والإقليمية، وكذا الدولية، ولكن بصورة أقل من سابقها. ثم كان انطلاق العمليات الحوثية جنوب البحر الأحمر وخليج عدن والتي -

وبالرغم من محدودية أثرها الاستراتيجي- أعادت تصدير الملف الصراع اليمني، ملفاً دولياً ضمن أولويات الشرق الأوسط وحسابات الصراع الدائر في المنطقة.

رئاسة بايدن - يناير ٢٠٢١ وحتى اللحظة - وما ابتدأت به من تصدير عملية السلام في اليمن، أتاحت للحوثيين إعادة ترتيب أوراقهم وصفوفهم. فالرئيس الذي جاء خلفاً لترمب الداعم للتحالف العربي، تركّزت جهوده في تهدئة الصراع والسعي إلى فتح قنوات المفاوضات بين الأطراف اليمنية، فقام بتعيين "تيم ليندركينج" مبعوثاً لليمن لرفع مستوى المشاركة الأمريكية في إدارة المشهد اليمني، ودعم جهود السلام الأممية الهادفة إلى جمع الفرقاء في منتصف الطريق. ولدفع عجلة المصالحة، أزال بايدن عن الحوثيين تصنيفهم جماعة إرهابية، كما أوقف تدفق الأسلحة والذخائر الأمريكية للسعودية.

في الجانب الآخر، دعمت الولايات المتحدة حينها جهود الأمم المتحدة في نقل عملية تفريغ الوقود المخصص لمحطات الكهرباء والمساعدات الإنسانية المخصصة لمناطق سيطرة الحوثيين إلى موانئ الحديد والصليف ورأس عيسى، وتلاها الوقود والبضائع التجارية العامة، وذلك بموجب اتفاقية ستوكهولم الموقعة بين طرفي الصراع اليمني في ديسمبر ٢٠١٨، وتساهلت حكومة بايدن مع سيطرة الحوثيين على موانئ البحر الأحمر، واستحوذهم على إيراداتها، بما يخالف الاتفاقية، بما في ذلك انتهاك آلية التفتيش الأممية وما ورد من تقارير حول استخدام الحوثيين لموانئ البحر الأحمر لتهريب الأسلحة.

بالرغم من تبدل سياسة الولايات المتحدة تجاه الجماعة على أثر هجمات البحر الأحمر منذ نوفمبر ٢٠٢٣ وتشكيل تحالف حراس الازدهار في ديسمبر من العام نفسه، كانت الفترة السابقة قد أسهمت بصورة فاعلة في إعادة تعريف منتصف الطريق وضبط ميزان القوة اليمني لصالح الحوثيين. حيث انخفضت السقوف التفاوضية للمملكة العربية السعودية وشركائها اليمنيين بصورة كبيرة، وغدت تبحث عن أي مخرج سلام ممكن، كما كانت أي خطوة هجومية لهذه الأطراف سرعان ما تعقبها خطوات إلى الوراء، وتقابل التعنت الحوثي بالانكماش والتنازل، المدفوعان بالضغط الغربي، في كثير من الأحيان

فوز ترمب يعيد للأذهان إجراءات فترته الأولى في التعاطي مع الملف اليمني، وي طرح السؤال عن الثابت والمتغير فيها خلال المرحلة المقبلة ولاسيما في ظل المستجدات المحلية والإقليمية والتداخل فيما بينها. بصورة عامة، تركزت سياسة ترمب الخارجية في تسليط الضوء على اللاعبين الرئيسيين في كل إقليم، ومن ثم تقييم اللاعبين الثانويين من خلالهم. في المشهد اليمني، أطلت الولايات المتحدة من نافذتي سياستها تجاه الرياض وطهران وظلالها على الأرض اليمنية.

ولهذا كان طبيعياً اقتران سياسة ترمب المتشددة تجاه طهران مع إجراءات مكافئة تجاه حلفائها في المنطقة، فتم تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية أجنبية (Foreign Terrorist Organization FTO) ما أدى إلى فرض قيود اقتصادية على قيادات الجماعة وعمليات تمويلها. على الجانب الآخر، لم يكتف ترمب بتقارير منظمات حقوق الإنسان عن أثار الضربات الجوية السعودية على القطاع المدني، وضاعف من حجم مبيعات الأسلحة الهجومية لليمن، وذلك لخلق توازن مضاد لطهران، وتحقيق عائدات اقتصادية من مبيعات الأسلحة.

في خضم الحرب الدائرة في غزة وتقاطعها مع المشهد اليمني، تطل السياسة الخارجية الأمريكية نحو العربية السعودية، هذه المرة، من نوافذ متعددة، فبالإضافة إلى المحددات السابقة المرتبطة بالقوى الإقليمية، تدخل إسرائيل والحرب في غزة ضمن معادلة السياسة الخارجية لواشنطن في اليمن، وبالتالي ستقيم إدارة البيت الأبيض خياراتها في جنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر من خلال انعكاساتها وتأثيراتها على الأهداف الاستراتيجية لواشنطن في الصراع الشرق أوسطي ببعديه الإقليمي والدولي.

من الناحية الأولى، والخطوط العريضة، تتركز الأولوية الأمريكية في خلق ميزان قوة لصالح حلفائها الإقليميين في مقابل المعسكر الإيراني، ولذا من المتوقع فتح القيد عن بيع الأسلحة الهجومية لليمن، وكذا التعاطي مع الحوثيين ضمن إطار التعامل مع طهران، وهنا ستلجأ إدارة ترمب إلى رفع تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية من المستوى الخاص (SDGT) إلى العام (FTO)، وفرض عقوبات اقتصادية أشد عليهم، كما يظل خيار العمليات الهجومية ضدهم مفتوحاً، كما في الحالة الإيرانية وبالتوازي معها.

بين السطور، وحتى في حالة تزودها بأسلحة هجومية، من المستبعد استئناف السعودية لضربات ضد الحوثيين، للأسباب الواردة سلفاً حول عدم رغبتها في الدخول في صدام مباشر ضد طهران، إلا أنها ستستغل التبدل في ميزان القوة لخلق ردع استراتيجي ضد الحوثيين يمكن توظيفه دبلوماسياً (Coercive Diplomacy) وتغيير الميزان التفاوضي السابق. من جانبهم، سيجد الحوثيون أنفسهم مضطرين للاستمرار في تصعيدهم والمضي قدماً في هجمات البحر الأحمر، إذ أن التبدل في إدارة البيت الأبيض يعد بمزيد من التعقيد في المشهد الفلسطيني، ما يلزم الجماعة بخطها الثوري، كما أن إيران قد تسعى إلى حث الحوثيين إلى زيادة وتيرة وشدة عملياتهم وذلك ضمن استراتيجية التصعيد الإقليمية، وتنويع جهات القتال، بما يخفف الأعباء عنها وعن جهات القتال الأخرى.

بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية، ونظراً لضعف ارتباط الحوثيين بتحالفات دولية، تمتلك واشنطن هامشاً أكثر أريحية في شن هجمات عسكرية محدودة في اليمن وبتبعات دولية أقل حدة بالمقارنة مع أي هجمات مماثلة ضد طهران، لذا قد تلجئ الولايات المتحدة إلى توجيه ضربات نوعية محدودة في مناطق سيطرة الحوثيين لإضعاف قدراتهم الهجومية. كما من المتوقع استمرار تحالف الازدهار، ومن غير المستبعد مطالبة ترمب لشركات الشحن البحري بدفع أجور مقابل حماية سفنهم.

العمليات الأمريكية في البحر الأحمر، لن تُفضي بالضرورة إلى إيقاف الضربات الحوثية المرتبطة بمسببات إقليمية والمحصنة بالجغرافيا اليمنية، إلا أنها ستفسر عن عسكرة المياه اليمنية والتسبب بالمزيد من الاضطراب في البحر الأحمر والإضرار بانسيابية التجارة الدولية عبر ممراته. حيث أشارت تقارير غربية، تدعمها الإحصاءات والبيانات، أن حركة الملاحة الدولية شهدت تراجعاً أكبر منذ تشكيل تحالف حراس الازدهار، وبالتالي فإن التصعيد المتبادل سيدفع بحركة الملاحة نحو المزيد من الانحدار.

ولعل الولايات المتحدة التي تعتمد بدرجة رئيسية على التجارة البحرية عبر الأطلسي (Transatlantic) والهادئ (Transpacific) تركز على الأهداف العسكرية والجيوستراتيجية في البحر الأحمر، والتي تتمثل في المدى القصير والمتوسط

في الحفاظ على توازن قوة يخدمها وإسرائيل في الحرب الدائرة، وكذا الضغط على مصر عبر تعطيل قناة السويس وتوظيف عسكرة البحر الأحمر ورقة دبلوماسية للوي ذراع القاهرة للقبول بحل التهجير (Gunboat Diplomacy).

على الصعيد طويل المدى، تهدف البحرية الأمريكية من خلال الإبقاء على تواجدها في المياه الإقليمية اليمنية إلى تثبيت مكانتها الاستراتيجية في باب المنذب ومحيطه الحيوي بحجة حماية الملاحة الدولية، وقد يتضمن ذلك إنشاء وجود عسكري دائم من خلال القواعد ومحطات الرادارات أو تثبيت وضع قانوني من خلال اتفاقيات تُجبر عليها الحكومة اليمنية، والعاجزة عن تغيير معادلة المشهد. وهو ما يؤدي إلى ترجيح كفة الولايات المتحدة في غرب المحيط الهندي ولاسيما أمام الصين المتواجدة عسكرياً في جيبوتي.

كما يسهم التواجد الأمريكي في إعادة رسم البنية الجيوسياسية للبحر الأحمر لصالح إسرائيل أمام نظرائها العرب، لا سيما في باب المنذب الذي ظل المعوق الأكبر أمام مشاريع تل أبيب البحرية. ما يعيد الأمل في الربط بين موانئ الاحتلال في البحر الأحمر والبحر المتوسط، وهو المشروع الذي وُضعت لبنته في عهد بن جوريون، ثم تمت محاولة احياائه- ولكن دون جدوى- من قبل حكومة أرييل شارون ووزير خارجيته شمعون بيريز في ٢٠٠١.

بالعودة إلى المشهد المحلي في اليمن، لربما تؤدي السياسة الخارجية الأمريكية المقبلة إلى إضعاف الحوثيين في ميزان القوة اليمني، إلا أن ذلك قد لا تفسر حتماً عن إعادة تمكين الحكومة المعترف بها دولياً أو طرح معادلة سلام أكثر اتزاناً من نظيراتها في فترة بايدن، حيث تحمل المرحلة المقبلة المزيد من التصعيد الإقليمي. كما أن السياسة الحذرة المتوقعة من السعودية في الفترة المقبلة ستنعكس على ثقل الحكومة اليمنية في الميزان، وهي التي ظلت خلال عقد كامل تتكى على الخارج. ويزداد الطين بلة بحال المكونات المجزأة الممثلة للحكومة والتي تتجه نحو المزيد من التقسيم والتشطي فيما بينها.

ومن ناحية أخرى، نجح الحوثيين في إقحام الحرب في غزة ضمن حسابات المشهد المحلي، ما يعقد حسابات الحكومة ويحد من خياراتها في مواجهة الجماعة، إذ أن أي تحرك من جانبها بالمشاركة مع المجتمع الدولي ضد الحوثيين سيُنظر إليه ضمن سياق أوسع باعتباره تواطئاً ضد القضية الفلسطينية التي تظل موضع إجماع طوائف الشعب اليمني.

. وبشكل عام، فإن ترمب الذي لم يهتم كثيراً بالحكومة اليمينية في فترته الأولى، من المستبعد التفاته بجديّة للحكومة الحالية الأشد ضعفاً وتفككاً والتي لا يمكن أن تمثل شريكاً مجدداً، كما أن بقاءها (الحكومة) على حالها المهترئ، يسهل من المهمة الأمريكية-الإسرائيلية في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن بشقها القصير والطويل المدى في ظل غياب طرف شرعي قادر على المطالبة بتطبيق القانون الدولي للبحار على مياهه الإقليمية، أو القيام بمهمة حمايتها بنفسه.

الخلاصة

تُقبل المرحلة الرئاسية الآتية في الولايات المتحدة حاملة للعديد من الأسئلة والتكهنات حول النهج الذي سيحتديه رجل المكتب البيضاوي. بينما تضمنت حملته الانتخابية وفترة رئاسته السابقة العديد من النقاط المثيرة للجدل، ستكون أولى معارك السياسة الخارجية لترمب مع المؤسسات الداخلية في الولايات المتحدة والخط التقليدي للاستراتيجية الكبرى للعم سام، ما ينذر باهتزاز البيت الأمريكي وصنعتة الدبلوماسية.

كحال الفترة السابقة، يستعد النظام الليبرالي الدولي ومؤسساته لاستقبال ضربة أخرى من الرئيس المرتقب، ومثله الناتو، وبينما يُتوقع أن يسهم المحافظون الجدد ضمن فريق ترمب في الحد من تطرف سياسته تجاه المؤسساتين وبقائها، من المتوقع أن تنعكس رئاسته الثانية سلباً على تجميد حضورها ضمن أولويات وأدوات الولايات المتحدة ما يؤثر على استقرار علاقة أمريكا مع حلفائها التقليديين في أوروبا وعمقها الاستراتيجي في المحور الغربي وتماسك دول المحور فيما بينها.

على صعيد القوى الكبرى، تفتح عودة ترمب باباً للتهدئة مع موسكو، وي طرح نائب الرئيس، فانس، مبادرة سلام تميل باتجاه التفضيلات الروسية مع تباين في سقف المطالب لدى الطرفين. غير أن مراكز التأثير الحالية في السياسة الخارجية الأمريكية ستسعى إلى تعقيد معادلة الصراع في أوكرانيا بما يبدد مساعي ترمب.

في المقابل، ستظل الولايات المتحدة ملتزمة بسياستها المتشددة تجاه الصين ومحاولة تطويقها في شرق آسيا، ولكن دون استراتيجية واضحة الملامح. فالعقوبات الاقتصادية قد تبقى محدودة الأثر في ظل تعميق بيكين لعلاقتها مع دول الجنوب العالمي، بينما على الصعيد العسكري، سيكون على ترمب التخلي عن مقاربة "إما التساوي في حجم المشاركة العسكرية أو الدفع مقابل الدفاع" في علاقته مع حلفاء واشنطن في المنطقة. مالم فإن السياسة الخارجية الأمريكية ستسهم في تعميق المعضلة الأمنية في شرق آسيا وبحر الصين، وتعزيز الحالة القطبية، في الوقت الذي يتردد فيه حلفاء واشنطن من المضي قدماً معها.

في الشرق الأوسط، تدعم عودة ترمب الخيارات الأشد تطرفاً في العمليات والأهداف الإسرائيلية في الحرب على غزة، دون مخرج واضح باستثناء تعميق الأزمة الإنسانية بغية تدمير العلاقات المدنية-العسكرية في القطاع. أما على الجانب الآخر، ستصعد إدارة البيت الأبيض من إجراءاتها ضد إيران، ويعتمد حجم ونوع التصعيد على مدى مقدرة ترمب على تحييد العامل الروسي عن خيارات واشنطن في التعاطي مع طهران وحلفائها في المنطقة.

في المقابل، بينما تندفع إلى التطبيع باعتباره الحل للحفاظ على النظام والأمن من التهديد الإيراني الذي بات أكثر تعاضلاً منذ ٧ أكتوبر، ستقيم دول الخليج بحذر مآلات الصراع في أوكرانيا خلال الأشهر القادمة ومستقبل علاقة ترمب وبوتين لضمان ارتباط التطبيع بتوازنات القوى الإقليمية وعدم دخولها جزءاً من صراع القوى الكبرى، كما ستتخوف من أي خيارات حرب واسعة ضد طهران تضعها تحت مرمى الصواريخ الإيرانية، وبينما قد ترغب في ضربات محدودة لتدمير التهديد النووي الإيراني فهي بالتأكيد لن ترغب بالمشاركة فيه وستفاوض على اقتصار دورها على النواحي المادية واللوجستية. وبين رغبات حكام الخليج واشتراطات ترمب يقع توازن مستقبل العلاقات الخليجية-الأمريكية والصفقة الإبراهيمية.

في المشهد اليمني، ستكون سياسة ترمب امتداداً لحسابات البيض الأبيض المرتبطة بالملفات الإيرانية والخليجية والإسرائيلية والصراع المشتعل في المنطقة، ومن المتوقع سعي البيت الأبيض إلى فرض توازن قوة يخدم حلفاءها الإقليميين ولاسيما الجانب الإسرائيلي، بما يحقق مكاسب على المستوى قصير المدى في الحرب الدائرة، وعلى الصعيد الاستراتيجي في تثبيت وضع جيوسياسي جديد في محيط باب المنذب.

والله أعلم